في افتتاح ندوة مشروع الفرص الاقتصادية للتنمية الزراعية باليمن .. الأرحبي:

التأكيد على تضافر جهود الحكومة والمانحين للتخفيف من الفقر

المشروع يركز على تشجيع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية عالية القيمة

صنعاء/ سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي حرص الحكومة على دعم كافة المبادرات النوعية الهادفة إلى خلق فرص اقتصادية تسهم في تعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى التخفيف من الفقر .وأشار الأرحبي لدى افتتاحه أمس بصنعاء ندوة حول مشروع الفرص الاقتصادية المنظمة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اليمن " الإيفاد " ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، إلى أن مشروع الفرص الاقتصادية يمثل مبادرة نوعية تنقل تجربة عالمية لتنفيذها وبما يتواءم والظروف الاقتصادية القائمة في اليمن.

ولفت إلى أن ما يميز مشروع الفرص الاقتصادية هو أنه يجمع بين عدة جهات تمويلية وتعمل جهات أخرى موجودة في الساحة لتنفيذ مكونات المشروع كما أن المشروع يركز على تشجيع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية عالية القيمة كالبن اليمني والعسل.

وزير التخطيط في ندوة مشروع الفرص الاقتصادية

الثور:المشروع سيعمل على تحسين الدخل وتوفير فرص عمل

بهران: الحرص على تحسين الأوضاع المعيشية لصغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي

وشدد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية على أهمية تضافر جهود الحكومة والمانحين ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالتخفيف من الفقر في اليمن عبر منهجية تكاملية تؤسس لشراكة فاعلة في هذا المجال .

من جانبه أشاد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور بدور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اليمن "الإيفاد" وجهوده في دعم قطاع الزراعة وتعزيز دوره في الأمن الغذائي .

واعتبر صندوق الإيفاد شريكاً أساسياً في التنمية الزراعية في اليمن من خلال مشاركته في تنفيذ العديد من مشاريع الري والتنمية الريفية في عدد من المحافظات .

ونوه الوكيل الثور بأهمية مشروع الفرص الاقتصادية الذي سيتم تنفيذه في منتصف العام القادم في التركيز على تشجيع زراعة البن والمحاصيل النقدية كمحصول العسل والخضروات والفواكه وبما يساعد المزارعين ويمكنهم من الاستفادة من تلك المحاصيل وبما من شأنه تحسين الدخل وتوفير فرص العمل للتخفيف من الفقر .

ممثلة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اليمن الدكتورة فتحية بهران أشارت من جانبها إلى أن المشروع إحدى ثمار التعاون الوثيق بين اليمن والصندوق وبنك التنمية الإسلامي والوكالة الفرنسية للتنمية .

ولفتت إلى أن أهمية المشروع تكمن في تحسين الأوضاع المعيشية لصغار المزارعين وتشجيعهم نحو زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من المحاصيل الزراعية المختلفة وبما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

وأشارت إلى أن التدخلات التي يقدمها المشروع تتضمن التركيز على توفير خيارات لصغار المزارعين المنتجين والفقراء الريفيين لتنويع الدخل ورفع مستوى المعيشة والتغلب على الفقر من خلال تنمية إنتاج وتسويق وتصدير المحاصيل عالية القيمة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كالبن والعسل والخضروات بما يؤثر إيجابا نحو النمو الاقتصادي وتحسين الميزان التجاري وبالتالي الحد من الفقر الريفي .

فيما ألقيت كلمات من قبل رئيس فريق بعثة التصميم ببنك التنمية الاسلامي سالم محمد الساسي ورئيس فريق التصميم بوكالة التنمية الفرنسية هرفت غاليت ومدير البرنامج القطري في الإيفاد عمر ظافر ، تطرقوا في مجملها إلى الهدف الأساسي من المشروع المتمثل بمواجهة الاحتياج المتزايد للغذاء والتركيز على تطوير المحاصيل النقدية كالبن والعسل اليمني والفاكهة والخضروات .

ونوهوا بأهمية المشروع في توفير العديد من فرص العمل بما يخدم توجهات الحكومة ومساعيها في مجال التخفيف من الفقر .

وكرست الندوة التي عقدت بمشاركة 40 مشاركاً ومشاركة من وزارات الزراعة والري والمياه والبيئة والتخطيط والتعاون الدولي والمالية والإتحاد التعاوني الزراعي وأكاديميين وعدد من المعنيين والمهتمين، للتعريف بأهمية مشروع الفرص الاقتصادية الذي سيتم تمويله بدعم مشترك من قبل الإيفاد وبنك التنمية الإسلامي ووكالة التنمية الفرنسية والحكومة اليمنية .

وتضمنت الندوة عرضاً للوضع الراهن لمحصول البن في اليمن وكذا عرض تفصيلي عن أحد المشاريع الموجهة نحو الفقراء .

الأرض للاستثمار.. وليس للمتاجرة بها

رياض شمسان

النجاح الذي حققه المؤتمر الاقتصادي الاستثماري (عدن بوابة اليمن للعالم) في الفترة (11 – 12) نوفمبر الجاري هو نجاح لليمن أرضاً وقيادة وحكومة وشعباً .. وهذا لا يعني أن نكتفي بنجاح المؤتمر كغيره من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية الناجحة التي احتضنتها بلادنا وذهبت قراراتها وتوصياتها في مهب الريح لعدم متابعة الجهات المعنية تنفيذ تلك القرارات والتوصيات ولم نستفد منها شيئاً .. بل يجب على الجهات المعنية بتنظيم وإقامة هذا المؤتمر الاستثماري الهام أن تتابع باهتمام كبير العمل على تنفيذ التوصيات والتواصل المستمر مع المستثمرين لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي وعدوا بإقامتها في عدن .. والحرص على توفير كافة التسهيلات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب وتذليل المعوقات والصعوبات التي تواجههم.

ومن تلك المعوقات والصعوبات التي أشار إليها مجموعة من الأشقاء المستثمرين في تصريحات إعلامية للتلفزيون والصحافة مشكلة توفير الأرض وبنيتها التحتية من كهرباء ومياه وصرف صحي وغيرها والتي تعتبر أهم المتطلبات والمرتكزات الأساسية لإقامة المشاريع الاستثمارية .. إضافة إلى مطالبتهم بضرورة تعديل بعض مواد قانون الاستثمار المعمول به حالياً وخاصة ما يتعلق بالجمارك والضرائب وغيره.. وكذا ضرورة أن تعمل الحكومة على أن تكون قراراتها وقوانينها نافذة .. كما أكد المستثمرون أن مستقبل الاستثمار واعد في اليمن .

ولاشك في أن الحكومة ستجعل توصيات هذا المؤتمر الاستثماري موضع اهتمامها واعتبارها وستوفر كافة متطلبات الاستثمار من خدمات وتسهيلات وغيرها التي ستجذب المستثمرين لإقامة المشاريع الاستثمارية في عدن وغيرها من مناطق الجمهورية.

وبحكم ان الموقع الاستراتيجي لعدن يشجع المستثمرين على إقامة مشاريع فيها.. وبما ان مساحة عدن محدودة واستغلت معظم أراضيها، فيا حبذا لو تتبنى وزارة الإدارة المحلية مشروعاً بإعادة النظر في التقسيم الإداري لمحافظة عدن بحيث يتم توسعة مساحتها إلى الضواحي المحيطة بها والتابعة لمحافظة لحج.. والقيام بضم تلك المساحات إلى محافظة عدن لتتمكن من إقامة مشاريع استثمارية فيها.

وأيضاً في إطار ضرورة توفير مساحات كبيرة من الأراضي للمستثمرين في عدن.. يا حبذا لو تتخذ الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني إجراءات عملية قانونية حاسمة إزاء تلك المساحات الواسعة من الأراضي في عدن التي صرفت لعدد من الأشخاص منذ فترة طويلة لإقامة مشاريع استثمارية فيها.. وقاموا بتسويرها، لكن لم يبنوا فيها أي مشروع حتى اليوم.. ويقال إنهم حاجزون هذه الأراضي ليس لبناء مشاريع استثمارية بل للمتاجرة بها وذلك لبيعها بأسعار خيالية للمستثمرين الحقيقيين.. ونذكر منها مساحة الأرض في المملاح وتلك الشاسعة في طريق الشيخ عثمان ـ البريقة التي صرفت لأحد المستثمرين اليمنيين صاحب فندق موفمبيك في صنعاء لإقامة فندق خمسة نجوم فيها، لكنه فوجئ بسحبها منه وتسليمها لشخص آخر لم يقم فيها أي مشروع حتى اليوم.. وغيرها من الأراضي المحجوزة للمتاجرة بها فقط.

ولذا نأمل من الهيئة العامة للأراضي إعادة النظر في هذه الأراضي واتخاذ اللازم من أجل مصلحة الاستثمار.

المجلس المحلي بمحافظة حضرموت يستنكر ويدين الحادث البشع الذي استهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة

محافظ حضرموت خلال ترؤسه اجتماعاً للمجلس المحلي

جانب من أعضاء المجلس المحلي بحضرموت

سيئون / أحمد سعيد بزعل:

واصل المجلس المحلي بمحافظة حضرموت دورته الثالثة لعام 2009م المنعقدة بمدينة سيئون بوادي حضرموت لليوم الثاني على التوالي برئاسة الأخ سالم احمد الخنبشي محافظ المحافظة. واستنكر المجلس في أعمال جلسته الافتتاحية التي بدأت صباح يوم السبت الماضي الحادث البشع الذي استهدف زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المحافظة ويمثل جزءا من مخطط تآمري إجرامي يستهدف امن الوطن والسلم الاجتماعي عموما.

وأشار البيان الصادر عن المجلس المحلي بالمحافظة إلى أن الجريمة الشنعاء التي راح ضحيتها كوكبة من خيرة أبناء المحافظة ورجالها الأمنيين والمشهود لهم بالكفاءة والقدرة في تنفيذ المهام الموكلة إليهم وبحبهم وإخلاصهم للوطن وهم مديرا الأمن وجهاز الأمن السياسي بوادي وصحراء حضرموت وثلاثة من الجنود في الأمن وذلك في الثالث من نوفمبر الجاري.

وقد عبر المجلس في دورته التي حضرها الأخوة سعيد علي بايمين امين عام المجلس المحلي بالمحافظة وعمير مبارك عمير وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء عن شجبه واستنكاره لمثل هذه الأعمال التي تمثل بادرة غير مسبوقة وظاهرة خطيرة ودخيلة على محافظة حضرموت المشهود لها بمواقف أبنائها الذين يمثلون نموذجا في التعامل مع قضايا الأمن والاستقرار والسلوك القويم المستمد قوته من المبادئ السامية والنبيلة لديننا الإسلامي الحنيف . . وقال إن المجلس المحلي بالمحافظة وهيئته الإدارية وباسم كل أبناء المحافظة ساحلها ووديها وصحرائها يرفعون أحر التعازي لأسر الشهداء سائلين المولى العلي القدير أن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته .

وأهاب المجلس بكل أبناء المحافظة مشايخ واعياناً ورجال قبائل وشخصيات اجتماعية أن يلعبوا دور المساعد للأجهزة الأمنية المختصة وللسلطات المحلية في الحد من ارتكاب مثل هذه الجرائم والإبلاغ عن أية تحركات مشبوهة بهدف الكشف عن أي جريمة قبل وقوعها مستقبلا وكذا الإبلاغ بأية معلومات تفيد في الوصول إلى مرتكبي هذا الحادث الإجرامي .. مطالبين الأجهزة الأمنية سرعة الكشف عن هوية الجناة وتقديم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع .

وجاء في البيان أن هذه الجريمة قد كشفت وبما لايدع مجالا للشك عن وجود بعض القصور والاختلالات في مهام وواجبات نقاط الانتشار الأمني الممتدة على طول خط السير وكذا في مستوى أدائها ولدرء أية أعمال تخريبية قد تنشأ مستقبلا فان المجلس المحلي بالمحافظة في الوقت الذي يبدي أسفة الشديد لمثل هذه الاختلالات فانه في نفس الوقت يؤكد على ضرورة ان تعاد صياغة أداء ومهام النقاط الأمنية وتفعيلها والانتقال من موقع الثبات إلى الحركة من خلال القيام بالدوريات المستمرة .. كما يؤكد المجلس على ضرورة أن تعطي السلطة المركزية اعتبارا خاصا لمحافظة حضرموت بالنظر لاتساع رقعتها الجغرافية وترامي إطرافها وذلك بتجنيد عدد من أبناء المناطق وبخاصة الصحراوية منها نظرا لما سيمثله هذا الأمر من حفظ للأمن والاستقرار في مناطقهم وبما يساعد الأجهزة الأمنية والسلطة في كشف مرتكبي أعمال التقطع والقتل والتهريب للأسلحة والمخدرات .

كما يرى المجلس بأنه ومن اجل قطع دابر أولئك الذين حولوا الصحراء إلى ملاذ امن لهم بعد تنفيذهم لجرائمهم البشعة ولأنشطتهم التخريبية لابد من توفير طائرة مروحية (هيلوكبتر) في وادي حضرموت للقيام بالعمليات الطارئة والاستثنائية عندما يتطلب الأمر ذلك.

وأشار البيان إلى أن المجلس المحلي وهو يقف على هذه الحادثة الإجرامية التي تعرض لها وذهب ضحيتها القادة الامنيون بالوادي والصحراء فانه يتوجه إلى القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والجهات ذات العلاقة بالمركز ووزارة الداخلية والجهاز المركزي للأمن السياسي والأمن القومي بضرورة تقديم كل سبل الدعم والمساندة للسلطة المحلية والأجهزة الأمنية بالمحافظة لضمان استقرار الأمن بالمحافظة وتعزيزه نظرا لأهمية هذه المحافظة في الخارطة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للجمهورية اليمنية.

هذا وقد ألقى الأخ/ سالم أحمد الخنبشي محافظ المحافظة في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة كلمة قدم خلالها التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة في فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمناسبة قرب عيد الأضحى المبارك و عيد الاستقلال الوطني الثلاثين من نوفمبر مشيرا إلى أن انعقاد دورة المجلس المحلي في مدينة سيئون تأتي نظرا إلى الأهمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحتلها هذه المدينة في إطار التكوين الإداري للمحافظة باعتبارها العاصمة الثانية للمحافظة .

كما استمع المجلس المحلي بالمحافظة في الجلسة الافتتاحية للدورة إلى عدد من التقارير الهامة من أهمها تقرير مفصل مقدم من القائم بأعمال مدير إدارة الأمن بالوادي والصحراء حول الإجراءات التي تم اتخاذها بعد حدوث الجريمة والوقوف أمام الاستدلالات الجنائية والتحقيقات التي قام بها فريق البحث الجنائي والتي توصلت إلى نتائج مهمة حول العناصر الإرهابية التي قامت بارتكاب هذا العمل الإجرامي الجبان .. واستمع أيضا إلى التقرير المقدم من الإدارة التنفيذية لصندوق إعادة الاعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة قدمه المهندس عبدالله متعافي وكيل وزارة الأشغال العامة المدير التنفيذي للصندوق الذي أشار فيه إلى الخطوات العملية التي تم انجازها خلال الفترة السابقة والمتمثلة في صرف الأقساط والمخصصات المالية الأولية التي تم تسليمها للمستحقين من المواطنين المتضررين جراء كارثة الأمطار والسيول الأخيرة التي شهدتها المحافظة في شهر أكتوبر من العام الماضي 2008م والآليات المتبعة في عملية المخصصات المالية والمعالجات التي تم اتخاذها بشان تسليم المواقع المخصصة لبناء المنازل للمتضررين والبالغ عددها 220 موقعاً بالوادي لجمعية الهلال الأحمر الإماراتي في إطار المكرمة الإماراتية والمتمثلة في بناء ألف مسكن للمتضررين للشروع في عملية البناء .

هذا وكان المجلس المحلي للمحافظة قد وقف خلال اليومين الماضيين بحضور عدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين في المحافظة أمام ماتضمنته تلك التقارير واتخذ بشأنها جملة من القرارات والتوصيات كما استعرض وأقر جدول أعمال الدورة وأحالة المواضيع إلى اللجان المتخصصة واختيار فريق الصياغة للقرارات وإقرار المحضر السابق للدورة الثانية للمجلس المحلي .

هذا وسيواصل المجلس المحلي بمحافظة حضرموت دورته الثالثة في سيئون حتى يوم غد الثلاثاء وذلك لمناقشة عدد أخر من التقارير في جدول أعماله ومنها استعراض ومناقشة تقارير لجنة الشئون الاجتماعية ولجنة الخدمات ولجنة التخطيط والمالية إضافة إلى استعراض مشروع القرارات والتوجيهات والتوصيات وذلك بحضور أعضاء المكتب التنفيذي ومدراء عموم المديريات بوادي وصحراء حضرموت .

التهيئة لإعداد مشروع الخطة الخمسية الرابعة في أبين :

الميسري : تم اختيار خبرات وكفاءات عالية لفرق العمل على مستوى المحافظة

الميسري يترأس اجتماعا موسعاً للإعداد والتهيئة لمشروع الخطة الخمسية.

زنجبار/ عبدالله بن كده:

استعرض الاجتماع الموسع الذي عقد يوم أمس في محافظة أبين برئاسة الأخ المحافظ م. أحمد بن أحمد الميسري بحضور الإخوة الوكلاء المساعدين وأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة ومديري عموم المديريات ومكاتب الوزارات بالمحافظة، استعرض مهام وواجبات أعضاء اللجنتين الإشرافية والفنية للإعداد والتهيئة لمشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر 2011 – 2015م ، وكذا مهام اللجان الفرعية وفرق العمل على مستوى مكاتب الوزارات والمديريات بالمحافظة، والتي تأتي استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 380 لعام 2008م بشأن البدء بالإعداد والتحضير للخطة الخمسية الرابعة .

وقد استعرض المحافظ في الاجتماع قوام اللجان المشكلة بهذا الخصوص مؤكداً أهمية التنسيق بين جميع مكاتب الوزارات والمديريات مع أعضاء اللجان ومع الجهات المقابلة في المركز، وتقييم الاحتياجات والخطط طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق أهداف الألفية، وتنسيق كل الجهود والأعمال على مستوى المحافظة للخروج بمشروع خطة تلبي حاجة الناس في المجالات التنموية الخدمية وتحقق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر وتوفر فرص عمل للشباب والأيدي العاملة الماهرة من أبناء المحافظة.

وشدد المحافظ على ضرورة التركيز على البرامج والمشاريع الهامة ذات الأولوية بما يخدم أكبر قدر ممكن من المناطق والتجمعات السكانية في المديريات المختلفة. ونوه الميسري إلى أنه تم اختيار الخبرات والكفاءات العالية من كوادر مكاتب الوزارات التي تزخر بها المحافظة لضمان إنجاز هذه المهمة ، مطالباً جميع الجهات بالتعاون مع أعضاء اللجان وتسهيل مهامهم والعمل بكل شفافية ومصداقية وأمانة لوضع مشروع خطة تنموية للمحافظة تسهم في النهوض بأوضاعها وتحسين مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية بشيء من العدالة والمساواة في التوزيع للمشاريع وإعطاء المناطق المحرومة وذات الحاجة الملحة الأولوية لتحسين مستوى أبنائها المعيشية والخدمية.